دور الثقافة السياسية للنخب الجزائرية في صنع السياسة العامة

الدكتور/ موسى بن قاصير . استاذ محاضر أ
كلية العلوم السياسية. جامعة قسنطينة 3
moussapolitics@yahoo.com
طالب دكتوراة / خالد بو منجل
كلية العلوم السياسية. جامعة قسنطينة 3
khaled.boumendjel@univ-constantine3.dz

ملخص:

تندرج المقالة ضمن إطار تطبيق مقترب الثقافة السياسية على النخبة الجزائرية، وتوجهاتها في صناعة السياسة العامة وذلك من خلال تحديد توجهات النخبة التي تحدد وفق الادراك المرتبط بموقع النخبة ومكانتها، والعاطفة التي تتصل بالمشاعر والاحاسيس، نهاية عند التقييم المرتبط بمزيج من المدركات والاحاسيس، ويستند الى عملية حسابية تتعلق بالمنافع والاضرار، ما ينتج عنه مجموعة من الانماط التي تحدد دور النخبة في رسم السياسات، انطلاقا من طبيعة النظام السياسي وظروف المرحلة التاريخية.

summary:

The article falls within the framework of applying the political culture approach to the Algerian elite, and its orientations in making public policy, by defining the elite's orientations that are determined according to the perception related to the status of the elite, passing through the private feelings, ending with the evaluation associated with a mixture of perceptions and feelings, and it is based on a mathematical process related to benefits. And damage, which results in a set of patterns that determine the role of the elite in policy-making, based on the nature of the political system and the circumstances of the historical stage

مقدمة:

تعد الثقافة أحد المفاتيح الهامة لفهم السلوك الفردي والجماعي على الصعيد الاجتماعي عموما الصعيد السياسي خصوصا، فالثقافة السياسية تعد بمثابة فرع من فروع الثقافة الاجتماعية العامة، ومن ذلك فهي تحتوي على مجموع القيم والمعتقدات المكتسبة نظير التعلم او الممارسة.

تعد النخبة مجموعة من الافراد ذات قدرات تخولها للتأثير في المجتمع، وهؤلاء الافراد لابد لهم وان يتأثروا بالسياق الاجتماعي العام لمجتمعاتهم ما يجعلهم يفكرون وفق الثقافة السائدة في المجتمع بما في ذلك ثقافتهم السياسية.

يساهم في صنع السياسة العامة العديد من الفواعل بما في ذلك النخب، وإذا تصورنا معادلة تقوم على ان الثقافة السياسية زائد نخب تساوي تأثيرا على رسم السياسات العامة للدولة فان هذا يدفعنا الى طرح تساؤل نجيب من خلاله حول دور الثقافة السياسية للنخب في صنع السياسة العامة:

كيف تؤثر الثقافة السياسية للنخب على رسم السياسة العامة للدولة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الفرضيات الاتية:

كلما كانت هناك ثقافة سياسية للنخب كما زاد فهمهم للنظام السياسي وبالتالي التكيف مع العمليات السياسية.

ترتبط اسهامات النخب السياسية في صنع السياسة العامة بطبيعة النظام السياسي

للتحقق من الفرضيات استخدمنا الخطة الاتية:

المحور الاول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني: اشكال الثقافة السياسية.

المحور الثالث: واقع الثقافة السياسية للنخب الجزائرية، وانعكاساتها رسم السياسات في الجزائر

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

يعد تحديد المصطلحات أحد الإشكاليات المطروحة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة ومن ذلك العلوم السياسية، اذ يغيب الاتفاق على تحديد أي مفهوم بين المشتغلين بالعلم، وهو ما ينطبق على مصطلحات: الثقافة السياسية، والنخبة السياسية، والسياسة العامة:

أولا: مفهوم الثقافة السياسية:

جاء الباحثون بالعديد من التعريفات للثقافية السياسية والتي تصب في إطار كونها مجموع مكتسبات الفرد الفكرية والقيمية التي تحدد سلوكه في المجتمع السياسي، وتصوراته للظواهر السياسية بما في ذلك السلطة السياسية وموقع ضمن علاقات الحاكم والمحكوم، وهذا ما تدلل عليه التعاريف الاتية:

تعريف روبرت دال " توصف الثقافة السياسية بكونها العمل الذي يفسر أنماط التعارض السياسي"[1]، ويفهم من هذا التعريف ان الثقافة السياسية تشمل طريقة فهم الافراد وتقييمهم للمؤسسات السياسية القائمة.

- تعريف فيليب برو " هي مجموعة من المعارف، والمعتقدات، تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر الواعية او الغير واعية التي ترشده في سلوكه كمواطن[2]"، والملاحظ ان التعريف يجعل من الثقافة السياسية مجموعة القيم والأفكار التي تشكل تركيبة المجتمع، وتميزه عن بقية المجتمعات، وتترجم في سلوك المواطنين اتجاه السلطة السياسية، او سلوك السلطة اتجاه المجتمع ككل.

- يعرفها لوسيان باي بكونها" مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الافراد داخل النظام السياسي[3]"، ويلاحظ ان التعريف يركز على عنصر المشاعر والقيم السياسية التي يلتزم بها افراد المجتمع السياسي.

- يعرفها ألموند بانها "مجموع ما يملكه الفرد من معارف عن النظام السياسي، ومشاعر إيجابية او سلبية نحو القادة والمؤسسات، واحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية[4]". ويركز التعريف ادراكات الفرد حول الظواهر السياسية.

ثانيا: مفهوم النخبة السياسية:

تعددت تعريفات النخبة كل حسب وجهة نظره، والتي تصب في إطار كونها جماعة من الافراد يتميزون بخصائص تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا في مجتمعاتهم، ويبرز هذا التميز من خلال تأثيرهم البالغ على مجريات الأمور، والتحكم في القرارات المصيرية في المجتمع، ومن بين هذه التعاريف الاتي:[1]

---

[1] هشام محمود الاقداحي، علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص 315.

[2] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط1، 2007، ص 182.

[3] **Lucian Pye, Political Culture, International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968, Vol. 12, p 218.**

[4] حمودي سميرة، الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين –جامعة تلمسان انموذجا–، ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع السياسي والديني، 2015–2016، ص 22.

- يعرفها لاسويل بأنها "أولئك الذين يتمتعون بأكبر وسط من أي قيمة" أي انها مجموعة افراد ذوي مكانة مرموقة في المجتمع، وهذا يتحدد وفق مواهبهم وقدراتهم، والوزن الاجتماعي الذي يحظون به أكثر من غيرهم نتيجة انشطتهم داخل المجتمع.

- تعرف النخبة من وجهة نظر روبرت دال بانها "مجموعة من الافراد يشكلون اقلية تسود تفضيلاتهم عند حدوث أزمات تكون متعلقة بالقضايا الأساسية للمجتمع"، ويرز من خلال هذا التعريف انها مجموعة افراد بعدد محدود، ولديهم القدرة على فرض ارادتهم على خيارات مجتمعهم خلال الازمات.

- يعرف رايت ميلز النخبة من خلال متغير القوة اذ يقول ان النخبة هي نخبة القوة "والتي يقصد بها الدوائر الاقتصادية، السياسية، والعسكرية التي تتدخل وتشترك في اتخاذ القرارات الرئيسية في المجتمع المدني".

ثالثا: مفهوم السياسة العامة:

ظهرت العديد من المنظورات التي تؤصل لمفهوم السياسة العامة، والتي نجملها فيما يأتي:

1- مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة(السلطة):

لا بد من الإشارة إلى معنى القوة والتي تعبر بصفة عامة عن "قدرة شخص أو مجموعة أو حكومة ما على القيام بعمل يؤثر في شخص أو مجموعة من الأحداث تغير في السلوك المحتمل القيام به إزاء عمل مستقبلي محدد[2]". وتكون القوة نتيجة امتلاك مصدر أو مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه المال، الخبرة، المنصب، الشخصية ... الخ، وعليه فان أصحاب هذا الاتجاه يرون أن نتائج أي مجتمع سياسي ما هو إلا تعبير عن البيئة التي تعيش فيها هذا المجتمع من محصلة أنماط النفوذ، وقد جاءت اهم تعاريف السياسة العامة المتصلة بالقوة كما يلي:

- تعريف هارولد لاسويل: السياسة العامة بأنها:" من يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الوارد والمكاسب والقيم والمزايا وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة."[3]

---

[1] هشام صاغور، النخب السياسية: دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م5، ع1، جوان 2019، ص 72.

[2] شيماء عويس ابو عيد، مفهوم القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، دراسات سياسية، 5 أكتوبر 2018، ص1.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1، 2001، ص16.

- تعريف بن يامين كروسي: "عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة، وللتعبير عمن يجوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه."[1]

2- مفهوم السياسة العامة من منظور أداء النظام:

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشك عام وذلك باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وجاءت تعاريف السياسة العامة وبالتالي اعتبار السياسة العامة عملية ميكانيكية نتيجة تفاعل النظام مع البيئة الخارجية، ووفق هذا الإطار كالاتي:

- تعريف دافيد ايستون: " توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية".

- ألموند: محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب + دعم مع المخرجات)، للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية والتنظيمية، التوزيعية الرمزية....)، كما يراها أيضا من زاوية إجرائية بأنها:" تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية، والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصيص الموارد، وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق إنجاز هذه الأهداف."[2]

3- مفهوم السياسة العامة من المنظور المؤسسي (الحكومة):

توصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا، فضلا عن كونها بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها، إلى جانب كونها تمثل مركز عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة، أي العلبة السوداء كما وصفها "استون" التي تحدد كيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء، ويمكن حسب هذه المعطيات النظر إلى السياسة العامة من خلال كونها ممارسة تمثل عملية اتخاذ القرارات، ورسم السياسات داخل الأجهزة الحكومية في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية، وهذه اهم التعاريف المتصلة بالمنظور المؤسسي:

---

[1] المرجع نفسه، ص 32.

[2] جابرييل الموند، بنجهام بويل، السياسة المقارنة: إطار نظري، تر: محمد بشير المغازي، بنغازي: منشورات قان يونين،1996، ص272.

هينري توني: " تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغيرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة[1]"، يلاحظ ان التعريف يوضح الجوانب الفنية للسياسة العامة كونها عملية ديناميكية آلية، أي تلك الأساليب المستخدمة من قبل الحكومة هي التي أدت إلى صياغة السياسة العامة وتوجيهها بنمط معين لإحداث صدى داخل البيئة.

توماس داي: عرف السياسة العامة بانها" العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها، فهي تعبير عن كل شيء تقوم به الحكومة، أوهي تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل..."[2]، أي أنها اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين، فهذا توضيح لماهية أفكار الحكومة وعملية ضبط الصراع بين المجتمع، وأعضاء التنظيم من سلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وغير ذلك.

المحور الثاني: اشكال الثقافة السياسية:

تفترض دراسة أثر الثقافة السياسة على النخب في صياغة السياسة العامة دراسة مقترب الثقافة السياسية:

أولا: مقترب الثقافة السياسية:

تشكل الثقافة السياسية تشكل جزءا مهما من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي. ومن هنا يهدف أنصار اقتراب الثقافة السياسة إلى الفهم الواضح والمنظم للسلوك السياسي عبر الثقافة السياسية في المجتمع وذلك من خلال وضع جملة من الافتراضات:[3]

- افتراض وجود علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي، بحيث تكون الثقافة السياسية هي المتغير المستقل بمعنى انه كلما تغيرت الثقافة السياسية، كلما تغير السلوك السياسي.
- افتراض ان النظام السياسي يتأثر بالمعتقدات والقيم والعادات والتقاليد على اعتبار انها مستقات من ابعاد الظاهرة الاجتماعية بكافة ابعادها: الاجتماعية والسياسة والاقتصادية.
- اعتبار ان المنظومة السياسية مكتسبة وتراكمية متغيرة غير ثابتة من خلال التنشئة السياسية. وبذلك، تكون الثقافة السياسية هي نتاج التنشئة السياسية، والتنشئة السياسية هي عملية يتم

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2] **Thomas day, public policy, Englewood clffs,N, prentice-hall, 2end,1975, p05.**

[3] الموسوعة السياسية، "اقتراب الثقافة السياسية، موقع" **https://political-encyclopedia.org**، 24/03/2022.

بمقتضاها نقل القيم والأفكار والمعتقدات من جيل لآخر. ويقوم بذلك عدد من مؤسسات التنشئة مثل الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام وغيرها.

يلاحظ ان اقتراب الثقافة السياسية يربط بين التنشئة السياسية التي تتم على مستويات عديدة في المجتمع، مع طبيعة الثقافة السياسية المراد تلقينها في فترة زمنية من الحياة السياسية، وهذا ما جعل الباحثين، ضمن مقترب الثقافة السياسية يخلصون الى وجود توجهات في رؤية الافراد لدورهم السياسي.

ثانيا: توجهات الثقافة السياسية: يميز الموند وسيدني فيربا بين ثلاث توجهات للثقافة السياسية:[1]

التوجه الإدراكي: ويقصد بذلك المعرفة بخصوص النظام السياسي والأدوار المنوطة به وشاغلي هذه الأدوار، وكذا مدخلات النظام ومخرجاته...الخ.

- التوجه العاطفي: ويقصد بذلك مشاعر الأفراد تجاه النظام السياسي ككل، أو أي من أجزائه ومكوناته من كره وحب.
- التوجه التقييمي: ويقصد بذلك الأحكام والآراء التي يصدرها الأفراد عن النظام السياسي، والتي تتحدد بناء على إدراكهم ومعرفتهم بالنظام السياسي ومشاعرهم صوبه.

وقد حدد الباحثان ثلاث أنماط متتالية من التوجهات السياسية :[2]

-1التوجهات السياسية الضحلة أو الضيقة:

تسود المجتمعات التقليدية حيث لا وجود للأدوار السياسية المتمايزة، وحيث لا وجود للتخصص ويمكن للفرد بأن يقوم بأكثر من دور أو وظيفة مثل شيخ القبيلة الذي يلعب دور المشروع والحاكم والقاضي والقائد العسكري. وتتسم التوجهات السياسية الضحلة بـ:

- غياب توجهات الأفراد صوب النظام السياسي أو ضعفها على أساس إدراك أن النظام السياسي لن يستجيب لمطالبهم.
- عدم اعتقاد الفرد بأنَ له دور في النظام ينبغي عليه القيام به.

-2توجهات الخضوع: وتتسم بـ:

- درجة عالية من توجهات الأفراد صوب مخرجات النظام السياسي إدراكا منهم بتأثيرات النظام السياسي القوية على الحياة اليومية العادية لهم.

---

[1] سلينة بن حسين، مفهوم اقتراب الثقافة السياسية عند غابريال الموند، سيدني فيربا، مجلة المفكر، م16، ع02، 2021، ص ص 82، 83.

[2] الموسوعة السياسية، مرجع سبق ذكره.

- درجة محدودة من توجهات الأفراد صوب مدخلات النظام السياسي إدراكا منهم بضعف قدرتهم في التأثير عليها.

3-توجهات المشاركة: وتتسم بـ:

- درجة عالية من التوجهات صوب مخرجات النظام السياسي.
- درجة عالية أيضاً من التوجهات صوب مدخلات النظام السياسي اقتناعا من الأفراد بقدرتهم على التأثير فيها، ومن ثم يضطلع الأفراد بدور فعال ويتراوح تقييمهم لأداء النظام السياسي بين القبول العام والرفض التام لأي من مخرجات النظام، ويعبر الشكل التالي عن هذه الأنماط المختلفة من التوجهات صوب النظام السياسي

خلص الموند وفيربا إلى أن أي ثقافة سياسية على أرض الواقع العملي هي خليط من الأنماط الثلاثة من التوجهات السياسية، ومن ثم فأنَّ الذي يميز بين ثقافة سياسية وأخرى هو كونها تشتمل على قدر من كل الأنماط الثلاثة من التوجهات .[1]

فلا يمكن أن تقتصر على نوع واحد أو نوعين من هذه التوجهات، بل لا بد أن تتضمن الأنواع الثلاثة من التوجهات بنسبة أو بأخرى. ومن البديهي أنه كلما زادت نسبة توجهات المشاركة في مجتمع ما، كلما كان هذا المجتمع أكثر تقدماً من الناحية السياسية، والعكس صحيح فكلما زادت نسبة التوجهات الضحلة كلما كان المجتمع أكثر تقليدية.

المحور الثالث: واقع الثقافة السياسية للنخب الجزائرية وانعكاساتها على صنع القرار في الجزائر:

يلعب التاريخ دورا مهما في تحديد طبيعة الثقافة السياسية للنخب الجزائرية، وهو ما سنلاحظه من خلال اعتمادنا على تطبيق مقترب الثقافة السياسية:

أولا: التوجهات السياسية الضحلة للنخب الجزائرية (ما قبل التعددية الحزبية):

بعد استقلال الجزائر صدر دستور 10 سبتمبر 1963 والذي نص على التوجه السياسي، نحو نظام الحزب الواحد، وفق التوجه الاقتصادي الاشتراكي، وتم اعلان اللغة العربية لغة رسمية، والإسلام كدين للدولة، وهذا يعني ان الثقافة السياسية للنخبة الجزائرية لن تخرج عن الإطار المحدد في الدستور، بالإضافة الى غياب ثقافة سياسية نتيجة بسبب السياسات الاستعمارية، وهذا ما أثر على توجهات الثقافة السياسية للنخب الجزائرية:

[1] المرجع نفسه.

استندت السلطة السياسية في ذلك الوقت على الشرعية التاريخية التي اكتسبها حزب جبهة التحرير الوطني، كونه الحزب الذي فجر الثورة وقاد البلاد الى الاستقلال، وركزت سياسات النخب الحاكمة على الاستفراد بالسلطة، تحت مبرر الوحدة الوطنية، وضرورة التجمع حول الحزب الحاكم، وهو ما نتج عنه اعتقال واعدام كل فرد يملك توجها مخالفا لرؤية السلطة[1]، ومن ذلك اعدام العقيد شعباني، وملاحقة حسين ايت احمد.

هذه الظروف جعلت النخب تندمج ضمن توجهات السلطة السياسية، وذلك ان رؤية النخب الجزائرية لدورها في ذلك الوقت تستند الى:

- الأول يتعلق بادراك النخب الجزائرية بعدم قدرتهم على المعارضة، وان اسهامهم في صنع السياسة العامة لا يكون الا بالاندماج ضمن الأطر السياسية القائمة، من خلال مؤسسات الدولة البيروقراطية، خصوصا في ظل انتشار الجهل والامية بين الافراد المشكلة للمجتمع
- يرتبط الثاني بالبعد العاطفي بين النخب الحاكمة وحزب جبهة التحرير الوطني كونه صانع مجد الاستقلال افتقار الشعب (الراي العام).
- الثالث يتعلق بتقييم النخب الجزائرية للوضع القائم، وبالتالي خوفها النخب السلطة القائمة ادى بها الى خيار الاندماج فيها، بغية تحصيل المنافع وتجنب الاضرار، خصوصا في ظل موقعهم الضعيف على مستوى الراي العام.

ثانيا: توجهات المشاركة (1988-1992):

عرفت الجزائر العديد من التحولات التاريخية، خصوصا على المستوى، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فقد أدى التعليم المجاني الى تزايد اعداد المثقفين في الجزائر، بالإضافة الى الاحتقان الاجتماعي، بالنظر الى مخرجات النظام السياسي حول الازمة الاقتصادية المرتبطة بتراجع أسعار النفط الدولية، وهو جعل النخب الجزائرية تتحرك وفق نمط المشاركة السياسية وذلك بسبب الاتي:[2]

- درجة عالية من توجهات الافراد والنخب الجزائرية، اتجاه مخرجات السلطة السياسية المرتبطة بمعالجة الازمة الاقتصادية وهو ما ولد احتقان شعبي كبير.

[1] سويقات احمد، التجربة الحزبية في الجزائر 1962-2004، مجلة الباحث، م4، ع4، ص 123.

[2] يقين حسام الدين، "انهيار النفط يستدعي كابوس 1986في الجزائر"، موقع:https://www.alaraby.co.uk ، 24/03/2022.

- درجة عالية من توجهات الافراد والنخب الجزائرية اتجاه مدخلات النظام السياسي، اذ رفع الشعب مطالب نحو تغيير النظام السياسي، وضرورة تحوله الى التعددية كما ان ايمان النخب الجزائرية بالعملية الديمقراطية جعلها تشارك بقوة في العملية الانتخابية، وذلك بنسبة 59 بالمئة من مجمل الناخبين.

أنماط التفاعل أعلاه ناتجة عن تغير رؤية النخب الجزائرية لدورها من خلال المعطيات الاتية:

- إدراك النخب الجزائرية ان السلطة السياسية غير قادرة على مجابهة الاحتقان الشعبي، في ظل الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي.

- على المستوى العاطفي تولد كره للنخبة السياسية اتجاه السلطة القائمة، وذلك بسبب ما الت اليه الأوضاع نظير التسيير الفاشل للبلاد، بالإضافة الى بروز الفروق الاجتماعية اذ يعيش عمال السلطة البيروقراطية في الرخاء والبذخ بينما يعيش بقية الافراد من النخبة السياسة وعموم الشعب تحت رحمة الجوع والفقر.

- على المستوى التقييمي إدراك النخبة السياسة لعدم قدرة النظام السياسي القائم على مجابهة المتغيرات الدولية والداخلية، وهذا جعلها تدرك فشله، وبالتالي ضرورة تغييره في ظل ارتفاع مكانتهم في الاوساط الشعبية (الراي العام) بما يتماشى مع المقتضيات الجديدة للحكم.

ثالثا: توجهات الخضوع للنخب السياسية الجزائرية (1999-2019):

تميزت المرحلة بوصول قيادة جديدة الى السلطة السياسية في الجزائر، بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999، وكانت البلاد تمر بظروف استثنائية، ترتبط بالوضع الأمني المتردي بسبب الحرب الاهلية:

- تميزت انماط توجهات النخب الجزائرية الى الاهتمام بمخرجات السلطة السياسية من قرارات، خاصة وان اغلب قراراتها جاءت في إطار تحسين الوضع الأمني، ومن ذلك قانون الوئام المدني.[1]

- تفاعل محدود صوب مدخلات النظام السياسي، بسبب الرغبة في الاستقرار الأمني بالإضافة الى تحسن الظروف المعيشية بسبب ارتفاع أسعار النفط الدولية.

أنماط التفاعل أعلاه ناتجة عن تغير رؤية النخب الجزائرية لدورها من خلال المعطيات الاتية:

[1] عمراوي خديجة وحشوف لبنى، الوئام المدني والمصالحة الوطنية كالية لتحقيق الاستقرار في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م2، ع 1، ص 305.

- على مستوى التوجه الإدراكي النخب الجزائرية الى ضرورة تحقيق الاستقرار الأمني، بما يساهم في عودة المجتمع الى الحياة الطبيعة، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- على مستوى التوجه العاطفي حظي النظام في تلك الفترة بالقبول بسبب كونه السبب في الاستقرار الأمني وعودة الحياة الطبيعية للمواطنين، وما جلبه ذلك من فوائد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- على مستوى التوجه التقييمي، حظي النظام القائم بقبول النخب الجزائرية خصوصا في ظل الامتيازات الاتي حصلت عليها.

خاتمة:

يمكن القول مما سبق ان تطبيق مقترب الثقافة السياسية على النخب الجزائرية لإبراز دورها في رسم السياسات العامة، يبين ان رؤية هذه النخب لدورها السياسي وفق توجهات (ادراكية، عاطفية، تقييمية) هي ما تحدد طبيعة الأنماط التي تلجأ اليها النخب بغية تأثيرها في رسم السياسة العامة:

- ترتبط التوجهات الادراكية للنخب الجزائرية بعنصر القوة أي موقعها في مقابل موقع السلطة السياسية القائمة، ضمن الفكر الجمعي للراي العام.
- ترتبط التوجهات العاطفية بالمشاعر والاحاسيس الحب والكره اتجاه طبيعة النظام السياسي، والتي تتحدد وفق سلوكها اتجاه النخبة الجزائرية.
- ترتبط التوجهات التقييمية للنخب الجزائرية في الغالب بالبعد الادراكي لعلاقات القوة مع النظام السياسي، بينما المشاعر تتحدد وفق السلوك اما التقييم فيرتبط عموما لدى النخب الجزائرية بحساب المنافع والاضرار خاصة الاقتصادية والاجتماعية.

هذه التوجهات تنجر عنها العديد من الأنماط والتي ترتبط أيضا بعملية التفاعل بين النخبة، والنظام السياسي:

- نمط التوجه السياسي الضحل: والنمط الذي اتخذته الثقافة السياسية للنخب الجزائرية بعد الاستقلال وذلك بسبب ضعف النخب مقابل قوة السلطة التي تستند الى الشرعية التاريخية.
- نمط التوجه نحو المشاركة، والذي ارتبط تاريخيا بضعف النظام السياسي وعدم قدرته على الاستجابة للضغوط الراي العام، ما جعل النخب السياسية تشارك في المدخلات عبر الراي العام والمخرجات من خلال رد الفعل عبر الراي العام كذلك.
- نمط التوجه نحو الخضوع والذي ارتبط تاريخيا بالفترة الانتقالية من حالة الحرب الاهلية الى حلة السلم، وقد اهتمت النخب بقرارات السلطة كونها تحدد وضعهم اليومي.

قائمة المراجع:

1. هشام محمود الاقداحي، علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
2. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط1، 2007.
3. Lucian Pye**, Political Culture**, International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968, Vol. 12.
4. حمودي سميرة، الثقافة السياسية لدى الطلبة الجامعيين –جامعة تلمسان انموذجا–، ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع السياسي والديني، 2015–2016.
5. هشام صاغور، النخب السياسية: دراسة مفاهيمية على ضوء النظريات المفسرة، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م5، ع1، جوان 2019.
6. شيماء عويس ابو عيد، مفهوم القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، دراسات سياسية، 5 أكتوبر 2018.
7. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 1 ،2001.
8. جابرييل الموند، بنجهام بويل، السياسة المقارنة: إطار نظري، تر: مُحَمَّد بشير المغازي، بنغازي: منشورات قان يونين،1996.
9. Thomas day**, public policy**, Englewood clffs,N, prentice-hall, 2end,1975.
10. الموسوعة السياسية، "اقتراب الثقافة السياسية، موقع" **https://political-encyclopedia.org**، 24/03/2022.
11. سلينة بن حسين، مفهوم اقتراب الثقافة السياسية عند غابريال الموند، سيدني فيربا، مجلة المفكر، م16، ع02، 2021.
12. سويقات احمد، التجربة الحزبية في الجزائر 1962–2004، مجلة الباحث، م4، ع4.
13. يقين حسام الدين، "انهيار النفط يستدعي كابوس 1986في الجزائر"، موقع: https://www.alaraby.co.uk، 24/03/2022.
14. عمراوي خديجة وحشوف لبنى، الوئام المدني والمصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار في الجزائر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م2، ع 1.